

هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية.. آفاق المستقبل

”



أ. حساني شحات محمد
باحث اقتصادي متخصص في
التنمية الاقتصادية

توسيع نطاق تجمع البريكس يمكن أن يكون خطوة استراتيجية لمواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية؛ إذ يمكن لتكتل بريكس أن يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ويوسع نطاق استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري.



مقدمة

المحتمل استمرارها لعقود ما لم تتغير قواعد اللعبة في التجارة الدولية، إلا في ظل محاولات دول تجمع بريكس (BRICS) بعدما توسعت عضويته، لتيسير التعاملات التجارية بين الدول الأعضاء باستخدام العملات المحلية.

أولاً: مقومات هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي

١. دوره كعملة احتياطية:

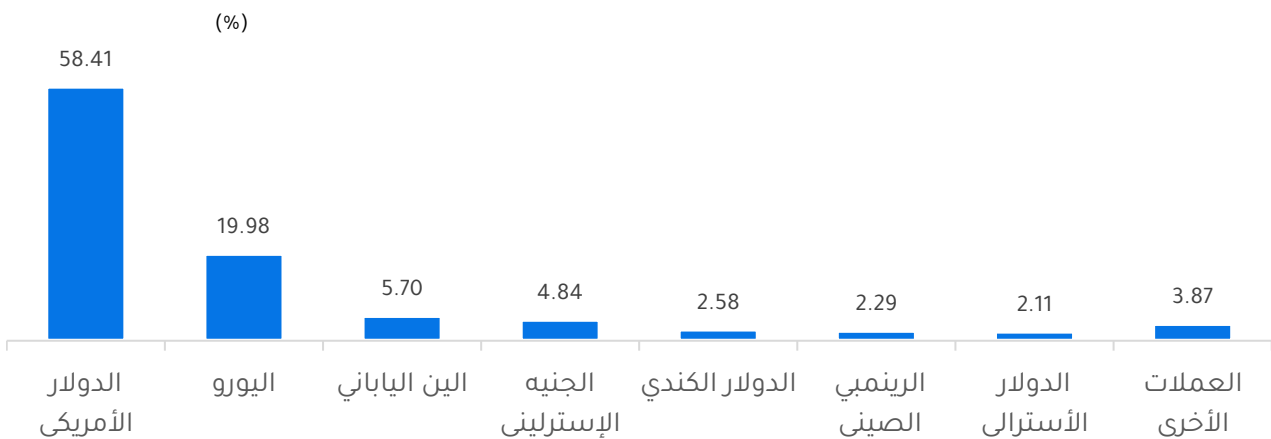
يتمتع الدولار الأمريكي بوصفه العملة الاحتياطية العالمية، والذي بدأ مع اتفاق بريتون وودز في عام ١٩٤٤ وإنشاء البنك وصندوق النقد الدوليين، وأسفر بذلك عن إقامة نظام جديد كانت فيه أسعار الصرف مستقرة ومرتبطة بالدولار الذي كان بدوره مرتبطاً بالذهب بسعر ثابت لأونصة الذهب أمام الدولار الأمريكي بنحو ٣٥ دولاراً لكل أونصة ذهب وقد استمر هذا النظام حتى عام ١٩٧١. في ذلك العام، تم فك الارتباط بين الذهب والدولار، وهو ما دفع دول العالم خلال هذه الفترة للتهافت على الدولار لتكوين احتياطياتها. وبذلك أصبحت لدى البنوك المركزية في العالم، وخاصة الدول النامية، مخزونات كبيرة من الدولار الأمريكي لتسهيل المعاملات الدولية وتثبيت أسعار الصرف وتوفير السيولة، ويزداد الطلب على الدولار الأمريكي بسبب هذا الدور الرئيس في النظام المالي العالمي.

قارب العقد الثامن على الاكتمال منذ هيمن الدولار الأمريكي على المعاملات التجارية الدولية، وذلك منذ اتفاق بريتون وودز عام ١٩٤٤، والذي أسفر عن إنشاء مؤسستي التمويل الدوليتين؛ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبفضل هاتين المؤسستين، تم تشكيل النظام النقدي العالمي الذي أرسى هيمنة الدولار الأمريكي واعتباره العملة المحورية لتحديد قيمة العملات في مختلف دول العالم؛ حيث يُعدّ الدولار الأمريكي عملة احتياطية لدى البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، وذلك بفضل حجم الاقتصاد الأمريكي واستقرار أسواقه المالية والنقدية. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط الدولار الأمريكي بتجارة النفط عبر النظام المعروف بـ"البترودولار"، علاوة على سيطرته على المعاملات المالية من خلال نظام التحويلات المالية العالمي المعروف بـ"سويفت".

يؤثر استمرار هيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي في العديد من الجوانب، بما في ذلك التجارة الدولية والتمويل والاستثمار. ومؤخراً، تأثرت الدول النامية والاقتصادات الناشئة سلباً بسياسة التشديد النقدي التي تبناها البنك الفيدرالي الأمريكي؛ مما دفع الأطراف الدولية للبحث عن آليات أخرى للتبادل التجاري لا يكون للدولار الدور المحوري فيها، غير أن هذه الهيمنة لا تزال تفرض نفسها ومن

شكل رقم (١)

حصة العملات الرئيسية في الاحتياطيات الدولية - الربع الرابع عام ٢٠٢٣



المصدر: IMF, currency composition of official foreign exchange reserves (COFER), 2023 Q3, at: <https://data.imf.org/regular.aspx?key=41175>

واسع في تحرير فواتير المعاملات التجارية الدولية، وتذهب بعض التقديرات إلى أن الدولار الأمريكي يمثل أكثر من نصف فواتير الصادرات العالمية، وبالنسبة للدول الأوروبية، يمثل الدولار الأمريكي حوالي ٤٠% من إجمالي صادراتها و وارداتها خارج الاتحاد الأوروبي، وهذا يجعل للدولار الأمريكي هيمنة على التجارة الدولية على حساب اليورو.

٤. نظام البترو-دولار:

عزز نظام البترو-دولار في السبعينيات من القرن الماضي من هيمنة الدولار على قطاع الطاقة، وهو نظام يعني قبول الدول المصدرة للنفط في الغالب المدفوعات بالدولار الأمريكي، حيث تحدد الدول المنتجة للنفط سعر النفط بالدولار الأمريكي ويتم استثمار هذه العوائد النفطية في الأصول المالية الأمريكية، ويوفر هذا النظام الطلب المستمر على الدولار ويعزز موقعه في الأسواق العالمية.

٥. البنية التحتية المالية والشبكات:

تدعم البنية التحتية المالية الواسعة في الولايات المتحدة، بما في ذلك نظام البنوك والأسواق المالية والأطر القانونية المتطورة، استخدام الدولار الأمريكي على نطاق واسع. كما يهيمن الدولار الأمريكي على المعاملات المالية عبر "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك-سويفت"، وهي مؤسسة تقدم خدمات تبادل الرسائل والمعلومات المالية لأكثر من ١١ ألف مؤسسة مالية ومصرفية تابعة لأكثر من ٢٠٠ دولة حول العالم، وتقدم خدمات تسوية المدفوعات الدولية بسرعة فائقة وتكلفة منخفضة، ومن قوانينها أن اشترك أي مؤسسة مالية يرتبط باشتراك الدولة في عضوية الجمعية.

مع أن حصة الدولار من احتياطي النقد الأجنبي لدى المصارف المركزية حول العالم تراجعت لنحو ٥٨,٤١% في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، مقارنة بنسبة بلغت ٦١,٧٦% في الربع الرابع من عام ٢٠١٨، إلا أنها ما زالت تسيطر على النسبة الكبرى من الاحتياطيات الدولية في مقابل ١٩,٩٨% لليورو، وتواضع حصة بعض العملات الرئيسة في العالم، إذ بلغت حصة الين الياباني ٥,٧٠%، والجنيه الإسترليني ٤,٨٤%، والرنمينبي الصيني ٢,٢٩%، وذلك في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣.

٢. الهيمنة على أسواق الصرف الأجنبي:

يرجع أهم سبب في هيمنة الدولار الأمريكي إلى الاستقرار الذي شهده النظام النقدي والمالي للاقتصاد الأمريكي؛ حيث أبقى بشكل كبير على سيطرة الدولار الأمريكي في سوق العملات الأجنبية، فتشير التقديرات إلى أن الدولار الأمريكي يسيطر وحده على نحو ٨٨% من جميع المعاملات، وتظهر استطلاعات بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements) التي تجري كل ثلاث سنوات أن حصة الدولار في تداول العملات الأجنبية العالمية ظلت مستقرة في حين انخفضت حصة اليورو من ٣٨% في عام ٢٠٠١ إلى ٣١% في عام ٢٠٢٢، ولا تزال حصة الرنمينبي الصيني عند ٧% فقط عام ٢٠٢٢، وهو ما يأتي عكس التوقعات التي كانت تتنبأ بتراجع حصة الدولار الأمريكي عالمياً.

٣. حجم اقتصاد الولايات المتحدة:

تساهم الولايات المتحدة بنحو خمس الناتج الإجمالي العالمي كما تملك قطاع تجارة قوياً، ومن الواضح أن حجم الاقتصاد الأمريكي يشكل عاملاً مؤثراً في هيمنة الدولار الأمريكي، وتمثل الولايات المتحدة ما يزيد قليلاً على ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و ١٠% من التجارة العالمية؛ حيث يتم تسعير العديد من المواد الأولية مثل النفط والذهب بالدولار الأمريكي ويتم التداول من خلاله؛ مما يعزز أهميته في التجارة العالمية.

كما يتم استخدام الدولار الأمريكي على نطاق

الودائع الدولارية كآلية للعقوبات استخدمتها من قبل ضد الصين وإيران وتركيا وغيرها من الدول والمؤسسات حول العالم.

هذا إلى جانب سياسة التشديد النقدي والنظر إلى الفيدرالي الأمريكي باعتباره مصرف العالم المركزي، وهو ما لا يحقق الاستقرار في النظام النقدي العالمي، ويدفع في اتجاه هروب رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة في ظل الأزمات؛ فعلى سبيل المثال كشفت أزمة تفشي وباء كورونا أن قرارات المسؤولين الماليين في الولايات المتحدة تؤثر بشكل كبير على دول أخرى. وتسبب ذلك في خروج الأموال الساخنة وعانت الأسواق الناشئة والنامية جراء هذا الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الأمريكية، وارتفعت معدلات التضخم بهما لمستويات قياسية؛ حيث يرتبط تشديد السياسة النقدية بالتحسن في قيمة العملة الأمريكية، ويعني ذلك تراجع قيمة العملات الأخرى وخاصة عملات الاقتصادات الناشئة والنامية، وتذهب بعض التقديرات إلى أن ارتفاع سعر الفائدة الأمريكي إلى ٦% -حتى تاريخ كتابة المقال- استقرار سعر الفائدة الأمريكي عند مستوى ٥,٥% -ستتراجع معه الروبية الهندية واليوان الصيني والبيزو الفلبيني والتشيلي بما يصل إلى ٥%.

ويظل الأثر على المالية العامة للدول المستوردة للنفط هو الأكبر؛ حيث يُستخدم الدولار الأمريكي لتسعير بعض السلع الأساسية في العالم، ومن بينها النفط. ولذلك، فإنه إذا تراجعت قيمة العملة المحلية لدولة ما بنسبة كبيرة أمام الدولار، تصبح السلع التي تُسعر بالدولار أكثر تكلفة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ومعدلات التضخم. كما يميل المستثمرون إلى شراء الدولار عندما يعاني الاقتصاد العالمي من ضغوط، فالعملة الأمريكية تُعد "ملاذًا آمناً" في أوقات الأزمات، لأن اقتصاد الولايات المتحدة هو الأكبر في العالم.

وهذه الآلية تمكن الولايات المتحدة من استخدام نظامها المالي لفرض عقوبات على الدول أو المؤسسات أو تجميد عضويتها بالنظام المالي "سويفت"، وهو ما يؤثر على قدرتها على إرسال أو استقبال الأموال، ومعها يتم استخدام الدولار الأمريكي كسلاح للعقوبات ضد الدول أو المؤسسات، كالعقوبات التي فرضت ضد روسيا جراء الأزمة الروسية الأوكرانية.

ثانيًا: آثار هيمنة الدولار الأمريكي على النظام الاقتصاد العالمي

إن محورية الدولار الأمريكي في النظام النقدي العالمي لها عدة آثار إيجابية؛ فهو يوفر الاستقرار المالي والثقة في الأسواق العالمية، ويسهل التجارة الدولية، ويقلل من التكاليف ومخاطر العملات، كما يعزز السيولة، ويوفر احتياطات للدول والبنوك المركزية. رغم ذلك، هناك الكثير من الآثار السلبية التي تؤثر على الاقتصادات النامية والناشئة على وجه الخصوص جراء هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية، لا سيما استخدام النظام المالي الدولي كسلاح للتهديد أو العقاب ضد الدول أو المنظمات التي لا ترقى للمعايير الغربية، وقد يتسبب هذا الوضع في أزمات متتالية لا يمكن التنبؤ بها لدى الاقتصادات الناشئة أو التي تسعى إلى التحول.

كما أن مؤخرًا تسببت العقوبات الغربية التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا وإقصاؤها من المنظومة المالية العالمية إثر الأزمة الروسية الأوكرانية في التأثير على سلاسل الإمداد العالمي وارتفاع التضخم وخاصة على السلع الغذائية، وهو ما أثر على فاتورة استيراد الغذاء بدول العالم الثالث التي تعتمد على الواردات الغذائية الروسية، وهو ما يتسبب في زيادة عدد الفقراء حول العالم، علاوة على ارتفاع فاتورة استيراد الغاز في أوروبا والتي تبعها ارتفاع معدلات التضخم؛ مما استلزم تشديد السياسة النقدية الأوروبية. كما أن للولايات المتحدة تاريخًا من استخدام الدولار وتجميد

ثالثاً: سياسات تقليل التبعية للدولار الأمريكي

أدى الاستخدام المتزايد للعقوبات الدولية في أدوات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين إلى إعادة إشعال النقاش حول الدور المهيمن للدولار الأمريكي في النظام المالي الدولي. ونظراً لأن العقوبات المباشرة أو غير المباشرة التي تنفذها الإدارة الأمريكية تزيد من مخاطر الاحتفاظ بالأصول أو المعاملات التجارية بالدولار الأمريكي، فقد وُلد هذا الأمر حافزاً لدى البلدان المستهدفة والأطراف الأخرى لتنويع المدفوعات الدولية بعيداً عن الدولار الأمريكي.

تتراوح سياسات تقليل التبعية ما بين إجراءات على المستوى الدولي كتشكيل تحالفات تجارية لدعم التجارة البينية واستخدام العملات المحلية، على سبيل المثال توسيع عضوية تجمع البريكس، بما يعزز من دور دول الجنوب في التبادل التجاري الدولي، أما الإجراءات على المستوى المحلي فقد كشفت الأزمات العالمية حديثاً، بدءاً من جائحة كورونا والتي تبعتها سياسة التشديد النقدي الأمريكي، وليس انتهاءً بالحرب الروسية الأوكرانية والحرب على غزة، أن منطق القوة لا يزال يحكم العلاقات التجارية الدولية وتنعكس آثاره على جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، وهو ما يدفع في اتجاه أهمية تنويع الاقتصادات المحلية للاقتصادات النامية والناشئة كونها الخاسر الأكبر في ظل هذه المتغيرات الاقتصادية، ويمكن النظر إلى بعض هذه السياسات كما يلي:

■ استخدام التحويلات النقدية الأجنبية:

يمكن للدول الناشئة توجيه جهودها نحو الاستفادة من التحويلات النقدية الأجنبية من خلال تنفيذ سياسات تحفيزية وتنويع قاعدتها الإنتاجية بما يقلل من خطورة الانكشاف على الخارج، ويمكن للدول تقديم حوافز مالية (كاش باك) للمواطنين الذين يحولون النقد الأجنبي إلى العملة المحلية عبر القنوات الرسمية، هذا يمكن أن يشجع على

زيادة التحويلات النقدية ودعم الاقتصاد المحلي، وهنا يمكن الاستفادة من تجربة بنجلاديش في هذا المجال، والتي تمنح ٢,٥% في صورة حوافر مالية "كاش باك" على التحويلات من مواطنيها عبر المصارف الرسمية، وهو ما يجعل هناك تدفقاً وانسياباً للتحويلات الخارجية للعاملين بالخارج إلى بنجلاديش.

■ **تعزيز التصنيع:** يمكن للدول الناشئة التوجه نحو تطوير قطاع التصنيع، سواء التقليدي أو الحديث. يعتبر التصنيع التقليدي كثيف العمل، ويمكن أن يخلق فرص عمل ويعزز الاستهلاك المحلي. بالمقابل، يُعَدّ التصنيع الحديث والمستند إلى التكنولوجيا أساسياً في الاقتصادات المعاصرة، ويمكن أن يساهم في خلق قيمة مضافة عالية.

■ **توسيع نطاق تجمع البريكس:** يمكن أن يكون خطوة استراتيجية لمواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية؛ إذ يمكن لتكتل بريكس أن يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ويوسع نطاق استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتكتل بريكس أن يعمل على إنشاء نظام نقدي عالمي بديل. كما يمكن للدول الأعضاء في تكتل بريكس أن تقوم بإنشاء صندوق نقدي مشترك أو نظام تسوية مباشرة بين عملاتها المحلية، وهو ما تحرص عليه الصين وروسيا وآخرها البرازيل، في دعم التعاملات البينية بالعملات المحلية لتكتل بريكس أو البحث عن عملة بديلة كوسيط للتبادل؛ حيث يرى الرئيس البرازيلي "لولا دا سيلفا" أن الدول التي تستخدم الدولار لا يجب أن تُجبر على اعتماده في المعاملات التجارية، وهناك حاجة لاعتماد عملة مشتركة بديلة تستخدمها دول التكتل تزيد من خيارات الدفع وتقلل المخاطر المحتملة.

النفط في العالم، كما أن الصين تشتري أكثر من ٢٥% من النفط الذي تصدره السعودية، وإذا تم تسعيرها باليوان، فإن هذه المبيعات ستعزز مكانة العملة الصينية.

ختامًا، لا يزال الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل كبير على الدولار الأمريكي، ومن المرجح أن يستمر هذا الاعتماد ما لم تطرأ تغييرات جذرية على قواعد اللعبة في التجارة الدولية. وهذا الواقع يضع دول العالم النامي والاقتصادات الناشئة في حاجة ماسة إلى التكتل والتعاون من أجل الدفاع عن مصالحها وتحقيق تجارة عادلة تعود بالنفع على فقراء العالم النامي. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج هذه الدول إلى أن تدرك ما فاتها في مجالات التصنيع التقليدي والحديث، وذلك من أجل تنمية اقتصاداتها المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على النظام النقدي الدولي إلى أدنى حد ممكن، ويتحقق ذلك عن طريق استثمار هذه الدول قطاعاتها المحلية وتعزيز قدراتها التصنيعية.

■ التوجه لدعم الاحتياطي من الذهب لدى

البنوك المركزية: تحرص البنوك المركزية خاصة في الاقتصادات الناشئة والدول النامية على شراء الذهب كاحتياطي استراتيجي على حساب الدولار؛ حيث تشير التقديرات إلى أن البنوك المركزية أصبحت تشكل أكثر من ثلث الطلب العالمي الشهري على الذهب.

■ فك الارتباط بين تجارة النفط العالمية

والدولار الأمريكي: وهو ما قد ينهي عصر البترو-دولار والذي بدأ منذ سبعينيات القرن الماضي وكرس من هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات الدولية، وقد ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية مقالًا بعنوان "السعودية تدرس قبول اليوان بدلًا من الدولار" عند بيع نفطها للصين، وهو ما قد يكون مؤشرًا على إنهاء هيمنة الدولار على تجارة النفط العالمية، باعتبار أن المملكة العربية السعودية من أكبر منتجي ومصدري

